مختبر الحوار بمركز الخليج للأبحاث
Gulf Research Center Dialogue Lab

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

أوراق ثقافية

الأزمة الفكرية في تاريخ الحضارة الغربية

السفير الدكتور الصادق الفقيه
أمين عام منتدى الفكر العربي

فبراير – 2026

المقدمة:

شَاركتُ بِعَزْمِ الرَّاغِب مُعَقِّبًا في ندوة فكرية، أَعَدَّ لها واستضافها البرنامج الثقافي بمركز الخليج للأبحاث، وكانت عبارة عن طاولة مستديرة مدمجة؛ أَمَّهَا الجمهور حضوريًا وافتراضيًا، وتوَسَّمَت بعنوان: "التأزّم في تاريخ الحضارة الغربية"، بدأت في السابعة والنصف مساء يوم الثلاثاء ٢٧ يناير ٢٠٢٦، واستمرت قرابة الساعتين. قدمها الدكتور سعد البازعي، وتحدث فيها عن قراءته التأملية لمفهوم "الأزمة"، وعارضًا لمختصرات من مسودة كتابه الجديد حول نفس موضوع الندوة، مُتَخِذًا من موضوع التأزّم في تاريخ الحضارة الغربية محورًا استراتيجيًا يعكس تداخل الأحداث والتحديات، التي شهدتها هذه الحضارة عبر مسيرتها الطويلة، حيث اهتم بالبحث في جذور الأزمات الفكرية والاجتماعية والسياسية والفلسفية، والتي عصفت بالعالم الغربي، وما نتج عنها من تحولات عميقة في تصور الإنسان للعالم ولذاته.

ويتطلب فهم هذه الظاهرة استنطاق مختلف الحقب التاريخية، بدءًا من النشأة الفلسفية للفكر الغربي مرورًا بمرحلة التنوير والحداثة وما بعدهما، حيث تكشف الدراسات عن تفاعلات معقدة بين المشاريع الفكرية والنظم السياسية والاقتصادية.

كما أن القراءة التأملية لهذا الكائن الحضاري تضعنا أمام أسئلة جوهرية حول مدى استدامة مشروع التحديث، ومرونة الأطر الفكرية، التي أثمرت عن أزمات متكررة، فضلًا عن تفاعلها مع مؤثرات خارجية وداخلية أفرزت تغيرات في البنى الاجتماعية والأيديولوجية.

وتتسم هذه المرحلة بالتشديد على ضرورة النظر إلى التأزّم كظاهرة تتجاوز مجرد الظروف الآنية، لتتصل بنسيج معرفي يتداخل فيه الحداثي مع التراثي، والتقليدي مع التجديدي، مما يبرز أهمية دراسة عوامل الاستدامة والانتكاسات، التي شهدها هذا التاريخ.

ومن هنا، يتضح أن فهم طبيعة التأزّم يتطلب مقاربة تحليلية عميقة، تبرز أبعاده الفكرية والنقدية، وتسعى لاستثماره كدرس تاريخي يوجه استكشافنا نحو استشراف مستقبل أكثر وعيًا، يسعى لتصحيح المسارات والارتقاء بمقومات الحضارة، بعيدًا عن الانحرافات، التي أودت بها إلى أزمات متكررة.

وبالنظر إلى الإطار التاريخي للتأزّم في الحضارة الغربية، الذي شهدته بداية التحولات الكبرى في الحضارة الغربية ويُعَدّ من أهم المحطات، التي أسهمت في تشكيل ملامح الأزمة الحالية، حيث تميّزت بفترات من الانتقال والتغيّر الجذري على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. فقد بدأت هذه المرحلة مع بزوغ عصر التحديث في القرون الحديثة، في إطار تراجع هيمنة المؤسسات الدينية، وتنامي الفكر العلمي والتكنولوجي، وما صاحب ذلك من تطورات في نظم الحكم والاقتصاد. إلا أن وراء هذه التحولات السريعة برزت تحديات عميقة تمثّلت في تفكك القيم التقليدية، وصراعات الهوية، وزيادة الفوارق الاجتماعية، الأمر الذي أدّى إلى تشكلات متعددة للأزمات الفكرية والسياسية.

وفي سياق تطور الحداثة، شهدت المجتمعات الغربية محطات من الانقسام والانفصال بين التراث والحداثة، مما أفضى تدريجيًا إلى وضع تعقدي يشتمل على نزاعات معرفية وأيدولوجية، وتصورات متباينة حول دور الإنسان، والسلطة، والمعرفة.

تلك الظروف التاريخية كانت بمثابة بؤرة لعملية تأزّم عميقة، ما زالت تؤثر على أفق التفكير والنقد في الحضارة الغربية حتى اليوم، وتحفّز على إعادة قراءة هذه المرحلة من خلال مناهج نقدية حديثة، تبحث في جذور التحديات وتستنطق دروس التاريخ لفهم ما يواجهه الفكر الغربي من أزمات متجددة ومتداخلة.

دعوة للتأمل في أزمة ذهنية:

إن ما قدمه الدكتور سعد البازعي، وما عقبنا به من مساهمات متواضعة، أنا وصديقي الدكتور مصطفي المرابط، يمثل العديد من الأصوات، التي تعبر الآن عن شعور عميق بأن المجتمع الغربي يقف عند مفترق طرق تاريخي، ويشمل ذلك تجاوز الخطوط الحمراء، والتي تلاحظ عادة في هذه النقاشات، والتي تؤشر على التراجع الظاهر للقيم المتحضرة؛ كالمساواة أمام القانون، وسيادة القانون، وحرية التعبير، وحقوق المرأة، والمشاعر الإنسانية، والتسامح الديني، والاهتمام بالآخرين، وضبط الشبق والانغماس في الملذات، والصراخ العالي طلبًا للانتباه.

بينما يركز آخرون، بدلًا من ذلك، على التأكيد على ظهور عصر من الكذب، إذ يتميز الغرب بشيوع الأخبار الكاذبة، والسجلات الكاذبة، والسياسيين الكاذبين، والصحفيين غير الصادقين. لكن، هناك مشكلة خطيرة مماثلة تكمن في مكان آخر؛ وهي دخول الخطاب الاجتماعي إلى مرحلة ما بعد عقلانية، والتقدم بسرعة عالية نحو مرحلة ما بعد الرصانة الفكرية أيضًا.

وهنا، سيلاحظ المراقب اليقظ أنه، ولأول مرة منذ قرون عديدة، لا توجد مجموعة بديلة معقولة من القصص، أو مبادئ لا تنسى، أو قيمٍ أخلاقيةٍ مشتركة، أو معايير أدلة معترف بها متبادلة بين أطراف الحوار. فمن الناحية المثالية، يجب أن يثير المأزق الفكري الصحي هجرات نحو حكمة جديدة أخرى. ويظهر التاريخ أن أكثر فترات الفكر البشري تحفيزًا تتميز بتطور وجهات نظر مختلفة وغالبًا متناقضة، تستكشف وتناقش مجموعة غير مكتملة لكنها معقولة من الإجابات لأهم أسئلة الوجود، والخطاب الغني بالأفكار المثيرة، والخفيف على استيلاد الحلول النهائية، ومليء بالتحديات المحفزة. وتكشف السوابق بوضوح أن النتاج المحتمل للهاوية الفكرية ليس ازدهارًا لأفكارٍ جديدةٍ ومبدعة، بل انهيار كل احترامٍ للحجج المنطقية والأدلة المطورة بعناية. ومن ثم ينسحب العقل البشري إلى قوقعته، ويسيطر عليه اللامبالاة تدريجيًا، ويتلاشى الاهتمام بالعقل النقدي، ويتسرب الحماس من التدبر حول تعقيد الوجود البشري الرائع.

وتتمثل مناهج الفكر النقدي في تفسير الأزمنة العاصفة في تبني مقاربات متعددة تسعى إلى فك رموز التحديات، التي واجهتها الحضارة الغربية عبر التاريخ. ويعتمد هذا المنهج على تحليل عميق للأطر الفكرية والاقتصادية والاجتماعية، التي أفرزتها تلك الأزمنة، مركّزًا على استبطان الأسباب العميقة للأزمات وتحديد مدى تأثيرها في بنية الحضارة.

ومن بين أبرز المداخل يُمكن الإشارة إلى المنهج التحليلي النقدي، الذي يقوم على دراسة النصوص والذخائر الفكرية، بهدف استكشاف الرؤى، التي أنتجتها العصور المختلفة لمواجهة المحن، وذلك من خلال تفكيك الأطر المفاهيمية وربطها بالسياقات التاريخية.

كما يتناول المنهج النقدي الموقف الفكري من الحداثة وما بعدها، محاولًا فهم ديناميات التحول والتغير في المفاهيم والمرجعيات، التي شكلت ملامح الحضارة الغربية في فترات أزمتها. ويؤكد هذا النهج على أهمية الاطلاع

على النقد الداخلي، الذي يوجه الضوء إلى أوجه القصور والنقائص في الفكر الغربي، ويحث على إعادة النظر في الرؤى السائدة من أجل بناء منظورات جديدة أكثر اتساقًا مع التحديات المعاصرة. وبذلك، يسعى الفكر النقدي إلى تقديم أدوات تحليلية تساعد على إدراك طبيعة الأزمات وتفاعلاتها، مع العمل على تطوير معالجات فكرية تخلص إلى فهم أعمق لأصولها ومستقبلها.

أثر الأزمة:

يتجلى الأثر العميق، الذي أحدثه التأزّم في تاريخ الحضارة الغربية في إعادة النظر في مفاهيم الهوية والحداثة والسلطة، حيث شهدت المجتمعات الغربية حالة من الاضطراب والارتباك لم تقتصر على المجالات السياسية والاجتماعية فحسب، بل امتدت لتطال منظومات القيم والمعايير الفكرية.

ففي سياق الهوية، أدى تفاقم الأزمات إلى تيارات من التمرد والتشكيك في الثوابت التاريخية والثقافية، مما دفع إلى إعادة تقييم الأطر الوطنية والحضارية، وإلى محاولة بناء هويات مرنة تتماشى مع تحديات العولمة والحداثة المضطربة.

أما على صعيد الحداثة، فقد ظهر أن مشروع التحديث لم يعبر عن استقرار كامل، بل أُحِسَّت هشاشته أمام التحديات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، مما أدى إلى ظهور موجات من النقد والمراجعات، وأحيانًا إلى نوع من الانتكاسة، التي أبطأت عملية التحديث وأعاقتها.

وعلى مستوى السلطة، أدت أزمات الحضارة الغربية إلى تحولات جذرية في مفاهيم السلطة والنفوذ، حيث أُعيد النظر في شرعيتها ومصدرها، وتزايدت أصوات المعارضة والتشكيك في قدرة المؤسسات الحاكمة على تلبية تطلعات الشعوب، خاصة في ظل الفضائيات ووسائل التواصل الافتراضية، التي وفّرت منصات للحوارات المفتوحة وتحدَّت الأنساق التقليدية للسلطة. بالتالي، أدت هذه الأزمات إلى فتح آفاق جديدة لفهم العلاقات بين الأفراد والسلطة، ودفع إلى إعادة النظر في المفهوم ذاته، مما يؤشر إلى مناخ فكري أكثر دينامية وشفافية، يُعزز من قدسية الحوار ويحفز على التجديد والإبداع.

وإذا أردنا مقاربات نقدية للقراءات الغربية التقليدية، نجد أنها تتميز بمحاولة تفكيك الأحكام المسبقة والأطر الكلية، التي ساهمت

في تشكيل تمثُّلات متحيزة عن الحضارة الغربية خلال مراحلها المختلفة. فالبعض يعمد إلى مساءلة المفاهيم السائدة حول النموذج الحداثي ومرتكزاته الفلسفية، محذرًا من الوقوع في الأُطُر التبريرية، التي تهمل التعقيدات الداخلية والظواهر المتنوعة داخليًا في الحضارة الغربية.

وتبرز أهمية هذه المقاربات في فضح التفسيرات الأحادية، التي غالبًا ما تتجاهل الأبعاد التاريخية والاجتماعية المحلية، مما يؤدي إلى فهم سطحي، ويعطل القدرة على استشراف مسارات التغيير الممكنة. ومن ناحية أخرى، يتم التركيز على نقد النظريات الكونية، التي تحاول تعميم تجارب وتاريخ حضارات معينة بوصفها نماذج مثالية، الأمر الذي يفاقم من أزمة التواصل وتضييق آفاق الحوار الحضاري.

إضافة إلى ذلك، يسعى النقد الحديث إلى إعادة الاعتبار للعوامل غير المركزية والديناميات المحلية، وتعزيز التوازن بين الثقافات في إطار حوار حضاري متكافئ. وفي إطار ذلك، تتشبث المقاربات النقدية بمحاولة تقديم قراءة أكثر موضوعية وذاتية للأحداث التاريخية والفكرية، مع الابتعاد عن الأدوات الغربية التقليدية، التي غالبًا ما تفرض تفسيرات أحادية وسائدة، متسلحة برؤية نقدية تتيح فهمًا أكثر عمقًا، واستشرافًا لمستقبل الحضارة في محيطها العالمي متعدد الثقافات والتمثيلات.

مشهد الأزمات:

إن الأزمة الفكرية في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، التي شملت التحولات التاريخية في الفكر والسلطة، ليست حديثة جدًا بحيث يمكن تقديمها بشكل مقنع كعودة إلى التواضع الفكري. فقد دفعت التحولات التاريخية المهمة في الفكر والانضباط إلى مناقشات متزنة بشكل متزايد في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية وحتى العلوم الإدراكية. وفشل الحربين العالميتين في تفادي ثالثة، مصحوبًا بالاستقطاب السياسي للحرب الباردة، عانى فترة إنهاء الاستعمار وعرض الغرب لغموض الشمولية وعواقب الحتمية الأيديولوجية.

إذ إن تراكم القوة من قبل الدول القومية وإعادة تنظيم الإنتاج والتكنولوجيا والحياة اليومية، وفقًا لمنطق النمو الاقتصادي، كشف عن الادعاء الفكري للحداثة. ومع ذلك، بدا انهيار الاتحاد السوفيتي وكأنه لحظة انتصار غير مسبوقة للتقليد الغربي، حيث بدأ ما بعد

الحداثة والمجال العام المنقسم ينتقدون كل السرديات السلطوية. وانتشر الفهم المتصدع للمصطلحات الأساسية مثل الثقافة والهوية والحضارة، وعدم الربط بين العقل والفلسفة والتعليم والمجال العام في دائرة مجزأة.

في المجال العام، تتصادم الأفكار؛ والقناعات الأضعف من المعتقدات، التي تشكلها بلاغة المقاطع الجذابة، والصور القوية، وإمكانية التخلص من الأخبار، ولكن من دون قوة العقيدة الدينية، بعنف ونفاق بحيث يكون الشكل وحده وليس الجوهر مقنعًا.

ويؤكد العمداء والرؤساء والحكومات والانتخابات أن المثقفين بالمعنى التقليدي يقودون فقط إذا كرروا ما هو متوقع منهم في العلم، أو الأيديولوجيا، أو العقيدة الأخلاقية، أو الدين؛ ومهما كان الطلب على المنفعة الاجتماعية مشوشًا، فإن الطلب على المنفعة الاجتماعية يتطلب منهم تبني موقف الاعتقاد بأنهم لم يقرروا بعد بشأن الإيمان، أو عدم الإيمان، ولو فقط خوفًا من فقدان وظيفة تتطلب عدم وجود ما يقوله سوى ما لم يسمحوا لأنفسهم بقوله بعد.

ومن المفارقات أن "القرية العالمية" لمارشال ماكلوهان، وهي عالم يشارك إنتاجه الاقتصادي المذهل ومحاكاته الأخرى للتجربة العميقة، التي لا تصدق إلا في جودة أكاذيبها، هي نقيض نوع الإيرينيس، الذي أصر عليه في عصر النسبية المعرفية، والبنائية الثقافية، وتأكيد موت الموضوع، والذي يمكن أن نؤشر إليه تحت العناوين التالية:

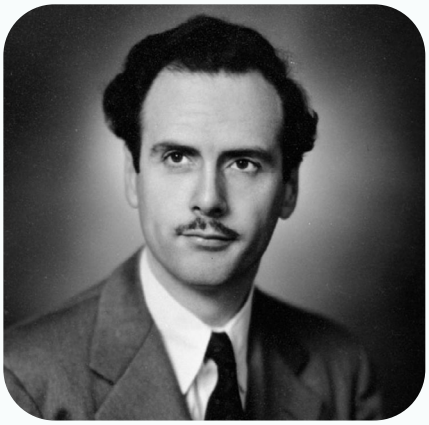

تراجع السرديات التأسيسية

لقد ازداد الشك في السلطات الفكرية القادرة على إنتاج سرديات تمنح بما لا يدع مجالًا للشك وصفًا سببيًا فريدًا للنظام الفعلي للأمور إلى حد تقويض الثقة في جميع التفسيرات الأساسية. فالتضخم المفرط في نطاق موضوعات المعرفة العلمية العقلانية المفترضة؛ وهو أمر بالكاد كان يُعتَقَدُ ممكنًا في مطلع القرن العشرين، أدى بشكل متناقض إلى أزمة شاملة لفكرة المعرفة العلمية العقلانية نفسها.

والتخلي عن المثل الكلاسيكية للعقلانية العلمية لصالح مفاهيم المعرفة المحلية والمجزأة والمعتمدة على السياق في أواخر القرن العشرين قد تم استيعابه بشكل كامل لدرجة أنه بدأ يُشكل حتى تلك المجالات البحثية؛ من الرياضيات إلى فيزياء الجسيمات وعلم الكونيات، التي ظهرت فيها مثل هذه المفاهيم الأخرى منذ زمن طويل، بشكل عام.

ولكي يكون محصنًا وظيفيًا، يلجأ إلى موطن من الممارسات العلمية غير المنسقة وغير المنسجمة لإنتاج وتوزيع واستهلاك المعرفة في طريقه الآن، إلى وضع هيمنة أعده فكر نيتشه وهايدغر دون قصد، وما بعد الحداثة. وبالفعل نشأ نمط واسع من التأمل في الحالة الفكرية المعاصرة، الذي كان بدءًا من وعي فوكو بالاحتمال التاريخي لأشكال الفكر الغربي، والفضاء، والقوة، وأصبحت تحتفل بها بشكل غير مباشر.

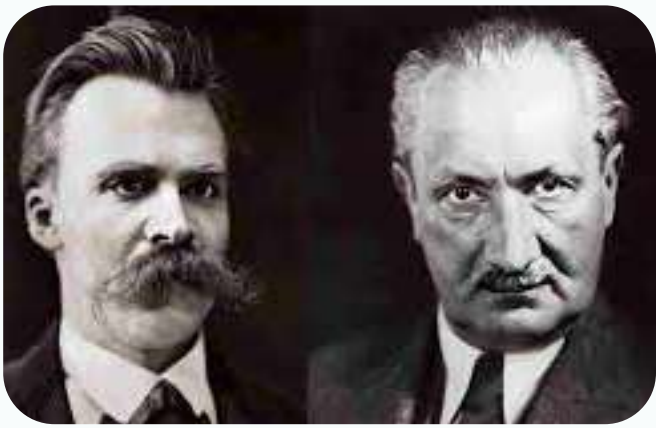

ويمكن توقع أن هذا التضخم المفرط للممارسات الأكاديمية المختلفة، عند اقترانها مع تزايد تفكك المجتمعات التكاملية، سيؤدي إلى إنتاج، من منظور طويل، قدرًا كبيرًا من الجهل، بالإضافة إلى قدر كبير من المعرفة الحقيقية حول أشياء مختلفة جدًا في أماكن كثيرة جدًا.

ومع ذلك، فإن احتمال أن تنتج روايات علمية متنافسة حول الترتيب الصحيح للمؤسسات والممارسات البشرية دون تقليد كبير وساحر لأن الوعود المنتظرة قريبة من الصفر. ومع الدليل المتأخر الآن، ينعكس الأمر بشكل أفضل في شدة وتنوع الإيمان بالقوى الخارقة المحلية وتحوره من خلال فكر مورتون، ولاتور، ووايت كإعادة زيارة للقصة القديمة عن برج بابل.

ومع تواتر هذه التوترات وتأثيرها على الروح العالمية الغربية، يبدو أن أزمة الثقافة العلمية العقلانية الناشئة هي مرحلة متوقعة تمامًا من تلك الروح، التي تحلق بعيدًا عن مصادرها التاريخية.

تفكك التقاليد العلمية

إن الروايات الغنية للثقافات البشرية وإنجازاتها، التي جمعها التنوير والتقليد الوضعي لم تعد أساسًا خالية من المشاكل للدراسة. وغالبًا ما يركز البحث في القرن الحادي والعشرين بشكل ضيق على مواضيع مجزأة على أساس الانتقاء، الذي تم تبنيه لمعالجة التاريخ نفسه؛ مثل الهجرة، والجنس، والحالة الطبقية، والعرق، أو الإثنية.

وعلى الرغم من أن كل منها يُشكل بعدًا مهمًا في تجربة الثقافة، إلا أن التركيز على هذه الانقسامات على حساب البحث عن وحدة فكرية، أو جمالية، أو سياسية يجعلها تبدو، وترى بشكل دائري، كأنماط ذات طابع حديث نسبيًا، كأنها انفجار مفاجئ لشكل غريب من الرسم بالنقاط.

وعند النظر إليها، مثل اللوحات المشبعة بالنقاط، يمكنها أن تسلط الضوء على ميزات معينة، لكنها لا تحتاج إلى أن تحتفظ بأنها تحتوي على حقيقة نهائية تتجاوز تجربة حياة المجموعات المتنوعة. فالسعي غير النقدي للتخصص يمكن أن يطغى على مزايا الباحث المتكامل، الذي يقف مستعدًا لتقييم الأدلة بشكل سردي، مفضلًا فقط على أساس ذلك التقييم للتدقيق الدقيق للتخصص عندما يبدو أن هذا التركيز المركز هو الأكثر احتمالًا لتحقيق نتائج.

في الوقت نفسه، فإن تقليدٍ علميٍ ثان افتُتِحَ في أواخر القرن التاسع عشر كرد فعل على الوضعية الأولى، يستمد سلطته من تطبيق المنهجية الصارمة على موضوع محدد ومحدد الأبعاد يختلف عن الروايات الغنية لثقافات الإنسانية، التي قدمها عصر التنوير.

وعلى الرغم من وجود بعض الاعتماد المتبادل في البداية، جزئيًا من خلال أمين مكتبة الكونغرس المحسن في تأسيسه، الذي شغل لاحقًا منصب رئيس الجمعية الأمريكية للعلوم الإنسانية (A.A.H.S.A.)، إلا أن التاريخ ابتعد الآن عن علم النفس مقارنة بسنواته الأولى بفضل التحول الحديث في التركيز من الفرد كعامل للثقافة.

ولم يعد من الضروري أن يأخذ المؤرخون في الاعتبار ما يرفضه غالبية علماء النفس المعاصرين الذين يدرسون نفس الحقبة لأسباب أساسية ذات صلة باعتباره تخمينات طفولية حول التجربة الفردية. وهكذا، إذا كان علم النفس قد ابتعد عن التاريخ، فقد أصبح من الواضح أهمية الفهم الراسخ لثقافة حضارته الخاصة، كتحضير أساس لدراسة التعليم والمجتمع في العصر الحديث نفسه.

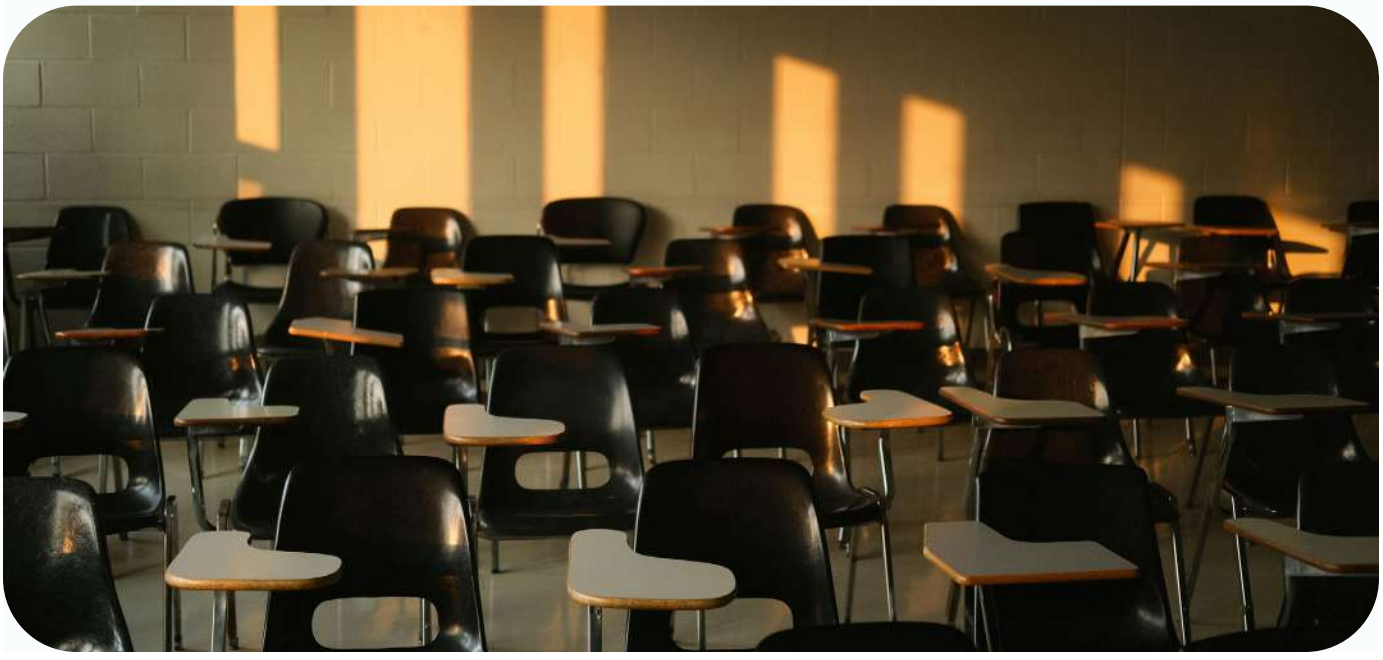

صعود الشك والتجزئة

إن الرفض المتشكك للسلطة العقلانية المُعَبَّر عنها في النظرية الاجتماعية والأدبية يتردد صداه في العلوم الطبيعية، خاصة في النقاش حول تَغَيُّر المناخ، وسلوك الحكومة الأمريكية المُعَبِّر هو الآخر عن هذا الشك في المنظمات والمؤتمرات الدولية.

وحتى عندما يظهر إجماع علمي مهم حول قضية معينة، فإنه يواجه شكوكًا مجتمعية عميقة مصحوبًا بعدد لا يحصى من نظريات المؤامرة. وهناك العديد من الأسباب التاريخية لهذا الشكوك. وتبدأ هذه الرواية بالفشل الساحق في القرن العشرين؛ حربان عالميتان، وعنف مستمر في العديد من مناطق العالم، والهولوكوست، ومجزرة الملايين في معسكر الاعتقال السوفيتي، وما مَرَّ به الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا على يد الغربيين.

مثل هذه الفظائع هي دليل مضاد شفاف للادعاء بأن التعليم العقلاني يؤدي إلى التطور الأخلاقي. إذ إن عدم قدرة العلوم الاجتماعية العامة على تقديم تفسير تاريخي موثوق لفشل الغرب دفع مانفريد إل. كيتس دي فريس، على سبيل المثال، إلى الاستنتاج بأن "هناك حاجة لفهم أعمق بكثير لتعقيد الطبيعة البشرية وتاريخها، وكيف أن السلوك الجماعي ليس مجرد تلخيص لسلوك الدولة الفردية." وأدى هذا التدمير الكامل للمدنيين إلى الشكوك حول "الحياد العلمي" للعلوم الطبيعية، خاصة فيما يتعلق بالحرب النووية.

لهذا، فإن ظهور وسائل التواصل الاجتماعي يُعيد هيكلة طبيعة المعرفة بشكل صامت، ولم يعد الخبراء العالميون الرائدون في أي موضوع يُعْتَبَرُون ضروريين أثناء إنتاج المعرفة المشتركة علنًا. وبفضل قدرتهم على إنشاء وسائل إعلامية خاصة بهم، والوصول إلى مصادر دون وجود متعهد للتحقق من الحقائق، يفترض الكثيرون أن المعرفة تولد نفسها وأنه لا حاجة إلى سلطة معرفية.

وتعتمد القرارات أكثر على المشاعر الشخصية منها على الأدلة العقلانية. وتتكرر هذه العملية العامة حتى في العالم الأكاديمي، حيث يجذب المثقفون الذين لديهم رؤية عامة متزايدة في مجالاتهم المتخصصة كثيرًا ما يجذب قاعدة أكبر بكثير من قادة العالم في مجالاتهم الخاصة.

ونظرًا لأن مثل هذه المتابعين الضخمين غالبًا ما تكون غير مستكشفة نسبيًا، فقد تكشف عن نقاط عمياء معرفية في الجمهور الأوسع. ومع ذلك، كثيرًا ما يكون العكس هو الصحيح؛ إذ تكشف الأتباع الكثر عن مخاطر النخبوية المعرفية وتؤكد على الحاجة إلى تفضيل الحس السليم.

العواقب:

نحن نعيش في لحظة ربما هي فشل غير مسبوق في تنمية ثقافة تدعم الحرية، والعقل العام، والإحساس بالخير العام، والإثراء الأخلاقي للحياة السياسية، التي تمارس ضغوطًا على الثقافة والسياسة والهوية. ويمكن تجاهل خطر هذه الإخفاقات، لأن الأمور تسير بشكل جيد داخل مجتمعات فكرية معينة؛ إذ يتم نشر الأعمال، وتطوير النظريات، والحصول على مناصب أستاذية، وتأمين الاستشارات للسياسيين. لكن الفضائح الفكرية في عصرنا لا تكمن في سلوك أفراد معينين، بل في مجالات كاملة من التحقيق.

إنها حالة المجال العام حيث يخاطب الناس بعضهم البعض بشكل جماعي حول ما هو محل النقاش الحقيقي، وداخل هذا المجموع يواجهون الإيماءات، التي تقول "نحن نعتقد، أننا نتحمل المسؤولية عما نقوله ونؤمن به." والأزمة الكبرى، التي تواجه العالم المعاصر هي فشل تلك الحركة في المجال العام نتيجة لهشاشة روحنا، مما يجعلنا نخشى التحدث علنًا إلا كموظفين مفوضين سياسيًا.

فالسلوك الطبيعي المطمئن، الذي يشعر به المعلم المفكر، أو الأكاديمي العام، هو أن يأخذ المجتمع الذهني، الذي يشترك فيه جميع الأطراف في السرديات الأساسية، والأساس الأخلاقي المشترك، والأساس الفكري، الذي يجعل المجتمع ممكنًا على الإطلاق، لأن الخطاب العام هو حوار يجرى على أساس سرد محدد. وعندما يبدأ ذلك السرد في الانهيار، أو التجويف، أو الانحسار، تصبح التداعيات واضحة وتسيطر عليه؛ والنتيجة هي القلق بشأن الفضائح النفسية. فخلال الأزمات، لا يمكن استدعاء الإيماءة البريئة بعد الآن، ويتطلب العمل على استخلاص عواقب عدم معرفة أي مجتمع فكري ننتمي إليه اليوم، أو سننتمي إليه غدًا. وتتمثل هذه العواقب في الآتي:

الخطاب العام في مجال عام مجزأ

تظهر آثار هذا الانقسام في التقاليد الفكرية في جودة الخطاب العام؛ لأن اللغة الفارغة والمهينة للأيديولوجية السياسية تصف المواطنين بأنهم أشرار مقاومون للقوالب، أي الظالمون، أو المضطهدون. فالأفكار تزدهر فقط على الأعمدة الفارغة، التي يسهل رفضها، وتفشل الاستجابة المؤسسية المتجددة ضمن إطار الخط الحزبي الحالي في سد الفجوة المتصورة للفضيلة، مما يزيد من عزلة الأحزاب. والأرضية المشتركة المجازية مليئة بجثث مجموعات دمرت على يد شركائها السابقين، ولا يجرؤ أي سياسي على التعثر على تلك الساحة خوفًا من أن يوصمه الأصدقاء، أو الأعداء بالخائن.

ولتجنب حالات التطرف الذاتية، تتصاعد الدعوات من مختلف الكيانات السياسية لتوجيه ضربات موحدة ضد العدو الأيديولوجي الرائد، لكن مثل هذه التحالفات لا يمكن أن تستمر، لأن هناك دائمًا خطر الانعكاس. فأعضاء الائتلاف، الذين يتوقون للعودة إلى البراءة، يجدون عزاء ضئيلًا في حقيقة أن البراءة ليست فضيلة، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة. والشكاوى الغاضبة تتفوق على الاحتياجات الملحة لأن استطلاع الفرق، أو الفشل يُعمى عن عيوبه، ويساعد الفرص على التلاشي. ولأن الضرورة الأساسية؛ وكسب السلام، وإعادة تأكيد الحرية، وإعادة بناء الثقة، تُدرج إلى قبس الشعلة الخلفية المشتركة.

الأنظمة التعليمية وتآكل الأرض المشتركة

إن أنظمة التعليم في العالم الغربي، مثل حياته الثقافية والاجتماعية والسياسية، موجهة نحو نموذج معرفي بديل ومتخصص، مقبولة فقط ضمن مجتمعات تركيبية ضيقة ومبنية على السلطة والأساليب، التي يفتقر الغالبية العظمى من الطلاب إلى سنوات التحضير اللازمة لفهمها، أو إتقانها.

وطريقة تدريس معظم الكتب الشعبية الجذابة، التي تبذل جهدًا سطحيًا فقط لجذب الطلاب بدلًا من مجرد تسلية، تعاملهم كمستهلكين بلا تساؤل. ويتطلب هيكل المعرفة المجزأ، للمشاركة في التعليم العالي، أجزاءً أكثر تخصصًا من المنهج التحضيري، الذي يتصاعد بذلك نحو تعلم ثانوي وتقليدي بشكل متزايد منفصل عن الإبداع الحقيقي والمنضبط.

ونتيجة كل هذه الاتجاهات هي، أولًا، أرضية مشتركة متناقصة بين المتحدثين المتعلمين بنفس اللغة الأم، وثانيًا، عملية تعليمية تافهة لكل من لا يستطيع متابعة دراسته العليا في مؤسسات لا تزال معاييرها تحافظ على معايير التعليم الإنساني؛ هي نوع من الحديث دون اللغوي لحوار الجماهير العظيمة من أجل البشر، أكثر من أي وقت مضى، يجعل التعقيد المتزايد للتكنولوجيا الحديثة الاعتماد على المعرفة المنطقية أكثر أهمية وأقل قابلية للاستمرار. لكن بشكل أكثر مباشرة، فإن انهيار التركيب المتعالي في المعرفة ينذر بانهيار جميع استخدامات ومبادئ الثقافة العليا كإطار مرجعي لغالبية البشر.

التغير التكنولوجي وإعادة ترتيب المعرفة

لقد قدمت وسائل الإعلام الشعبية وتقنيات الاتصال أنماطًا جديدة للخطاب تتماشى مع القوى الاجتماعية الأوسع. وقد أدى النسبية بين الوكالة والمعنى والأهمية في مجتمع تعددي بشكل طبيعي إلى انفصال متشكك عن التقاليد الراسخة للنخبة المتعلمة. فالصحافة والإنترنت غالبًا ما ترفض التمييزات بين المعرفة الخبيرة والرأي المستنير، والمعرفة والإدراك فقط.

وسواء كان ذلك مقصودًا أم لا، فهي تشجع فكرة أن أي قدر من المعلومات حول موضوع معين يجعل الشخص مثقفًا وملمًا بما يكفي لإصدار الحكم كخبير. وهذا، بالطبع، هو جوهر الشكوك؛ أي اعتبار الجملة القصيرة، أو يوم الأخبار بلا ماضي، أو مستقبل، كحقيقة حاسمة، يمزج بين إثارة الإعلام الشعبي وأهواء ثقافة الترفيه.

لقد أدت الاختراقات التكنولوجية في التواصل والنشر إلى إعادة ترتيب للمعرفة تختلف تمامًا عن الخطابات الأحادية في المجتمع ما قبل الحداثة والتركيب التجريبي في القرن التاسع عشر، وهناك انفجار متزايد وتكاثر الخيارات الممكنة اليوم. فقد غيرت الأخيرة بشكل عميق الصناعة البشرية والترفيه.

ومع استمرار توسع التكنولوجيا الحديثة، يبدو أنه يقدم نطاقًا متزايدًا من الأفق والإمكانات، وبالتالي شغفًا متزايدًا بالمعرفة. ولا تزال منتجاتها تستخدم بفضول ودهشة كبيرة، ولا تزال تتلألأ كالسحر في أعين الكثيرين. ومع ذلك، فإن تداعيات هذه التكنولوجيا الجماعية على العقل البشري أهم بكثير من الملذات، أو العجائب، التي تنتجها.

وفي الواقع، مثل كل التقدم العلمي، قد تجلب رؤيتها الساحقة للإمكانات اللانهائية معه أزقة عمياء من الشك الراديكالي، والجهل الجذري، واللامبالاة الراديكالية.

رهانات الحرية والمسؤولية:

يعد فصل الخطاب العقلاني عن الاستجابة العاطفية والإيمان الأعمى، أكثر من أي وقت مضى، أمرًا بالغ الأهمية للحرية الفكرية. وعلى العكس، لا يمكن أن توجد الحرية الحقيقية من دون مفهوم الواجب؛ ومع ذلك، يجب أن تجد فكرة الواجب في الحرية تعبيرًا، خاصة لأولئك؛ مثل الشخصيات العامة، والمديرين التنفيذيين، والأكاديميين، وممارسي الإعلام، الذين يمتلكون السلطة الفكرية.

هذه السلطة الفكرية هي واجب أخلاقي لدعم العقل العام، مع الإصرار على انخراط مفتوح وفضولي ومتواضع مع المعرفة؛ مُعبرًا عنها منفردًا، أو في الاعتبار الآخرين. وإذا كانت المسؤولية النهائية عن السلطة العامة تقع على عاتق المواطنين، فإن واجب العقل الحيوي يقع على عاتق من هم في موقع للقيام به.

فكريًا، يتميز العصر الحالي بعدم اليقين والشك، ويمكن اعتبارهما من الجوانب الإيجابية للشك. وبالنسبة للتقاليد العلمية المغلقة في القناعة، تم التخلي عن المسؤولية الفكرية، مما يترجم إلى رفض الشك. ومع ذلك، في جانب الاستجابة لليقينيات المغلقة للآخرين، فقد عزز سوق الأفكار انقلابات تجارية لا يمكن تمييزها عن المعتقدات السائدة.

وداخل الجامعة، أصبحت المجتمعات العلمية؛ وهي المستودعات الرئيسة للمعرفة المدنية، حامية للخبرات الشخصية بشكل دفاعي، محولة الشك إلى رأي انتقائي. ومثل هذه الواقعية، التي تحولت إلى نرجسية تسخر من فضيلة الجهل السقراطي الشكوكية، حيث تعتبر الشك بصيرة خاصة وتحديا يدعو. وفي أي من الحالتين، الضعف لا يكفي للبقاء؛ هناك حاجة إلى دعم، ويتم توفيرها بالالتزام والشجاعة. ويمكن تلخيصها فيما يلي:

واجب العقل الحرج

يمثل الشك العميق وتفضيل الروايات الجزئية تهديدًا واضحًا لأي محاولة للانخراط في الخطاب العام المعاصر. ومن دون سرد جوهري ورؤية لفضاء المشكلة، تميل مساحات التكوين إلى الانقسام بسرعة. ويتلاشى العلماء إلى فصائل متشاجرة، بينما تتجه أصوات جديدة نحو التكنولوجيا المتطفلة؛ أينما قادتها، ولمن تصب في مصلحتها.

ومع ذلك، يبدو أن القليلين يدركون أن رؤوسهم صغيرة بينما قلوبهم تتثاءب بشكل خطير. ومع ذلك، فإن استيعاب الفهم التاريخي يخلق فرصًا للمصالحة، التي تسمح بالهواء النقي بإحياء الفراغات المهمة بينهما. ويشير التعرف على الفروق في التاريخ الفكري إلى القدرات المختلفة المطلوبة لفهم المشكلات العامة للعصور السابقة، وبالتالي كيفية التعامل مع الأفكار والعوالم دون تكرارها.

وبينما يجب أن تنشأ عادة البحث والاستكشاف من المشكلة نفسها؛ لأن الأسئلة الواسعة تتضمن تكوينات أوسع، فإن تجربة نظام الامتحانات في المراحل النهائية من التعلم يمكن أن تشوه هذه المسؤولية الحيوية الساهمة. ويعزز القدرة النقدية لكنه يفصل تحقيق ذلك الفعل الذهني عن تدبير أعمق للواجب المدني.

ويتعلم الطلاب تتبع الاعتراضات ودبتها دون الشجاعة للعودة، أو تحليل، أو تأكيد الحجة بمصطلحاتها الخاصة. ويهربون من تواريخ العالم المختلفة وينظرون إلى الفترة من خلال عدسة العامل، الذي يشغل الصحافة المثيرة في تلك اللحظة. ومع ذلك، في غياب الوثائق الحميدة للعصور السابقة، لا يمكن للسرديات الجديدة أن تستند إلى شهادات سخية قد تكشف معاناة أغنى، وتمنع التفكك على محور أطول.

دور المؤسسات في إعادة بناء الثقة

بالإضافة إلى وضع وعرض الأفكار والأساليب للنقد البحثي والاختبار، يجب ألا تكون المؤسسات غير مبالية بقدرة الأفراد على المشاركة في مثل هذه الأنشطة. فالأفراد القادرون على هذه المهمة لا يسقطون من السماء؛ ولا إنجازاتهم الصناعية، التي تتطلب تحقيقات معمقة من قبل أشخاص مؤهلين لها وبيئة داعمة في جوانب أخرى. لذا، يجب استيعاب المسؤوليات الفكرية؛ ويجب على المجتمع، الذي يعهد بحماية وتعزيز أسسه الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلى المؤسسات بحيث تزداد حريته بدلًا من أن تناقص، أن يتحمل عبء دعم طبقة من المواطنين القادرة على تحقيق هذه المسؤوليات، فبدون هذه الطبقة تصبح الحرية بلا معنى.

وهذه القدرة لا تنشأ من التعليم الرسمي فقط، بل كما أدرك أفلاطون بالفعل، تتطلب شجاعة أخلاقية، وجعل هذا التعليم مركزًا لهجمات من قبل أولئك الذين يرون أن إمكانيته عبثية هو عرض واضح لانحسار فضيلة أخلاقية لطالما تقلصت واتسعت في العالم المتحضر لكنها لم تذهب أبدًا إلى هذا القدر من السلب. ولو لم تكن هناك مؤسسات تهدف تحديدًا إلى تشكيل مثل هذه القدرة، لكان أولئك الذين يحملونها حاليًا قد استسلموا منذ زمن طويل لإغراء اليقينيات السياسية والفكرية، وتوفرها في جو فكري مشبع بأفكار الأقلية، قادر على ملء اليسار واليمين بنفس الكراهية المعادية للمفكرين من الجانبين.

فالمؤسسات المجهزة بهذه الشجاعة الأخلاقية يقع على عاتقها واجب الحفاظ عليها بجو حر، وعدم الرضا عن أي توافق صريح، أو

ضمني لم يتحقق من خلال الحجج النقدية، ولا بمجرد التعبير عن رغبة في التوافق مصحوبا باستراتيجية لتحقيقه من خلال تشويه سمعة الطرف المعارض ومواصلة تجنيد الأعضاء الجدد من الطبقة الحاكمة من المؤسسات ذات القيمة لكل مجتمع و، وقبل كل شيء، من أجل مجتمع العالم المتحضر.

الشجاعة المدنية في مواجهة اليقين الفكري

تأخذ المعرفة العامة شكلًا غريبًا وأهمية في العلاقة بين مجتمعات العلم والجمهور، وتزدهر المؤسسات الثقافية والسياسية على الذكاء النقدي للمواطنين. ومع ذلك، فإن تطوير هذا الذكاء عادة ما يتطلب فترة تعليمية ممتدة، وعندما تزرع في أفضل حالاتها، تتطلب ممارسة العقل النقدي كل الموارد من الدعم والمشاركة والفهم، التي يمكن أن تجدها.

وفي الوقت نفسه، يفتقر العقل النقدي إلى ضعف الإيمان الصريح المريح، والاستعداد للتعامل مع أي فكرة بشروط ضيقة ومحدودة، وبالتالي يفتقر لأي فكرة بطبيعتها العامة، أو العالمية. ففي زمان ومكان يتميزان بالنصوص المتغيرة، وتصاعد عدم اليقين الاجتماعي حول المعنى، أو الأهمية الأخلاقية، والتهديدات المستمرة لسلامة الجسد والأمان، تزدهر السياسة المولودة من اليقين، أو الشعبوية؛ وهذه هي طبيعة اللحظة.

وعندما يطالبون بتلك اللحظة، يبدو أن السياسيين؛ وهم انتهازيون في الحقيقة، ينجذبون إلى تلك الأفكار، التي تعد بمجتمع من الدعم التآزري. ولا يمكن التقليل من متعة هذه الأفكار؛ لأن اليقين بأنها على حق، وأنها جيدة، وأنها أكثر حكمة تتجاوز أولئك الذين لا يتعدى ذكاؤهم مستوى بدائي؛ كالمتعة في السفر منفردًا، أو معًا لشيطنة أي استثناء، من أي جانب، كبيرًا كان، أو صغيرًا.

فالمتعة تغذيها وسائل التواصل الاجتماعي وتكرارها لديناميكية الحشود؛ والوجبة الحكيمة، في الحياة الواقعية، أو في أشكال بعيدة، ترد هذه المكافآت بعبقرية تكفي للحصول على رسوم عالية، أو كاملة مقابل تقديم نفس الحكمة السهلة. وهذه السياسة تعطي صوتًا، وحتى تدعم ممارسة عقلية وطاقة الحشود.

ومهما كانت المحاولة حكيمة وشجاعة للتعامل مع مطالبها الخاصة، فقد يكون الإشباع مستحيلًا، لأن الدمج النقدي يجب أن يحكم على التعبير كخلية واحدة في عملية استقلاب الكائن الحي، متجهة ربما نحو الكي الضروري.

المسارات إلى الأمام:

تتغلب محاولات البدء من صفحة بيضاء بسرعة ليس فقط بسبب تراكم الاكتشافات العالمية، بل أيضًا بسبب ضرورة العلاقات الحدسية بين تخصصات تتطور بلغات مختلفة تقع في تقاليد فكرية مختلفة، وتذهب إلى طلب استعادة الوحدة دون توحيد.

فقد انتهى التقليد العلمي، الذي يركز على الانقسامات الكامنة، التي تميز الحياة الفكرية في الغرب، إلى حد ما. وأصبحت إعادة التركيب الفكري المتشابكة مع الاهتمام بالمصداقية في التعليم والمجال العام المعقول واجبًا حاسمًا للعقل النقدي نفسه وللمؤسسات المسؤولة عن البحث الحر.

فهل ستفيد القاعدة، التي تم اعتمادها نقديًا في الموافقة الحذرة فقط على ما هو معروف بوضوح؛ محررًا ولكن غير معفى من روح باريس للحرية والأخوة والمساواة، لساحة عامة تسعى مرة أخرى للجمع بين الانفتاح والوحدة الحقيقية؟

ربما ينطبق اعتبار إميل سيوران الأخلاقي بأنه عند الحديث يجب أن نظل "نظهر في المطلق" على مؤسسات البث. والمجال العام المكون بشكل موثوق يتطلب الحفاظ عليه والدفاع عنه بشجاعة مدنية بالمعنى، الذي قصده أرسطو: الصفة نفسها، التي سمحت لسقراط بالموت من أجل "الحقيقة".

ويجب أن تتجاوز المشاركة في شكوك ومسؤوليات الحياة الفكرية الأصيلة الإعجاب والدعم. فالإعجاب السقراطي، رغم عمقه وقوته، لا يكشف عن المعرفة، ولا يمكن أن يحل الدعم، أو التعاطف محل النشاط العقلاني، أو لم يقل إن "أولئك الذين يتم نقلهم على متن السفينة ... يجب أن نكون حذرين إلى أين يوجهون طاقاتهم."

ولهذا الحذر جانب آخر؛ أي التأكد من أن الدفاع النقدي عن الأصيل يعني التحدي الأكثر جذرية لليقين الفكري. وتأكيد اليقين، مهما كان مقتضبًا، هو انهيار الخطاب المستمر. وهذا الاستبعاد الذاتي هو مسؤولية تجاه العقل والقلب، التي تفرضها التقاليد المتطورة باستمرار على الجميع، من أعلى قمة إلى أدنى شرور، مما يدفعنا إلى المزيد من النظر في الجوانب التالية:

التركيب متعدد التخصصات والبحث المتواضع

وتبد إثارة الشغف أمر سهل، لكن الأسس الفكرية للحضارة الغربية تنهار. ولم يعد من الممكن الإيمان بوحدة المعرفة؛ لأن الاعتقاد بأنه يمكن للمرء أن يستكشف بشكل عقلاني، ويستكشف طبيعة العقل والإنسان واللّه والمجتمع والتكنولوجيا والطبيعة، والكون؛ فإن هذه الأدوار الأخلاقية، والمسؤولية عنها، لا تنتمي لنفس الشخص. علاوة على ذلك، والأهم من ذلك، أن هناك أدوارًا أخلاقية للمؤسسات الفكرية الكبرى في الغرب؛ أخلاقية، وليست عملية فقط، في العالم الحديث، وأن الشجاعة ضرورية لتنفيذ هذه الأدوار.

والمواقف، التي أوضحتها لا توفر أي راحة، لأنها تقدم مسارًا صعبًا من المسؤولية لأسباب حاسمة. ويمكن للشك أن يلجأ إلى المفارقة المريحة، وإن كانت فارغة، التي لا يمكن فهمها حقًا؛ فما الذي يجعلنا بشرًا. وقد يعيد منظور تاريخي عميق، لكنه قابل للدفاع عنه، موضوعية الأدوار الأخلاقية، التي تقيد المصالحات العملية الضرورية بشدة. ومع ذلك، لا يقدم أي من الموقفين رؤى واضحة. فوحدة العقل تبقى الافتراض المميز بأن الكهرباء والبنيوية وفلسفة التاريخ الخالية من مُثل التنوير تدافع ضد الضرائب. كما أنه افتراض لقدرة المؤسسات المبدئية على الدفاع عن حوار البحث المتبادل عن الحقيقة، مهما كان الإجماع صغيرًا، من خلال القوة والشعبية.

الأسس الأخلاقية لمجال عام منطقي

ومع انهيار العقل البارد، يطرأ السؤال التالي؛ وهو كيف يمكن استعادته، ليس بطريقة زائفة متعجرفة من خلال يقينيات زائفة، أو عقائد، بل من خلال عودة أصيلة إلى الفضائل الفكرية. فالمجال العام الديمقراطي الحقيقي المحرر من رذائل التلاعب والإكراه والعنف يستند إلى حرية التعبير والتفكير والتصرف والحوار، لكن هذه الحرية يجب أن تكون مدعومة بأساس أخلاقي.

وهذا الأساس الأخلاقي يستند إلى موقفين مرتبطين: احترام رفاهية الآخرين واحترام القوى العقلانية للذات وللآخرين؛ إنه دافع مزدوج يسمح بحدوث تعبيرات وتفاعلات منطقية بهدف تعزيز الحالات الفردية ورفاهية الجميع، وجعل الحجج مقنعة بدلًا من أن تكون مجرد متعصبة. ومثل هذا الأساس الأخلاقي ضروري أيضًا لإحياء فضيلة التحضر، التي ازدهرت دائمًا جنبًا إلى جنب مع الانفتاح على البحث والانخراط الجدلي.

وينص دليل أكسفورد للبحوث الأخلاقية التطبيقية ضمن العلوم الاجتماعية أن الهدف العام لأي بحث أخلاقي تطبيقي هو إنتاج معرفة يمكن أن تكون مفيدة للعمل والسياسات، التي تهدف إلى التحرك نحو "مجتمع جيد" غالبًا ما يؤدي هذا الهدف إلى معالجة القضايا الأخلاقية الفردية المرتبطة بمواضيع محددة، مع السعي أيضًا إلى بناء مجموعة من النظريات المعيارية القائمة على التجريبية لمساعدة التفكير الأخلاقي والعمل، وتشكيل النقاش العام، وتوجيه التنظيم والحوكمة."

ويؤكد دليل أكسفورد لتقنية الإنترنت والمجتمع أن "الخطاب الحكومي المشترك، الذي يشكل انتباه الجمهور لتقنية معينة" يتبنى خاصية وصفية معينة، وهي "الحس السليم"، الذي يؤثر على سلوك وفهم المواطنين والصناعة. وغالبًا ما يكشف تحليل الخطاب لوثائق السياسات عن تناقضات بين لغة صانعي السياسات والإجراءات، التي يدعمونها"، مما يؤكد أهمية الحوار المتشكك، الذي يشجع السياسيين وصانعي السياسات على التفاعل مع التداعيات الأوسع للتقنيات، التي يدافعون عنها.

التعليم كعودة إلى الفضائل الفكرية

إعادة إشراك البيداغوجيا في جميع أنحاء الجامعة وخارجها من خلال تقاليد البحث والاعتدال والصبر والعدالة والإيمان والأمل والمحبة يعيد فتح الطريق للمجتمع المدني المجتمعي في ساحته العامة. وهذه الفضائل الفكرية والفضائل الأساسية الأخرى للحضارة الغربية ضرورية الآن، لأن العديد من المؤسسات تضفي الشرعية على الكفاءة الفكرية بينما تهمل، أو تتجاهل، أو حتى تعزز الرذيلة الفكرية.

وغالبًا ما يؤدي إتقان المعرفة الواقعية، أو الإحصائية، أو النفسية إلى اتخاذ إجراءات مبنية على تلك المعرفة لا تمتلك حكمة، أو فضيلة أعظم من تلك الخاصة بالحيوانات المفترسة. ومع ذلك، لا يزال المنهج يوفر للطلاب المواد اللازمة له.

وتوسعت خارج الأوساط الأكاديمية، منظومة الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، التي تخدم جميع الأشخاص الذين يمتلكون موارد مالية كافية، من إغرائها نحو السرقة الرخيصة.

فالإرادة في طلب السلطة، أو التحدث بسلطة دون امتلاكها ليست جديدة ولا حصرية للعصر الحالي. الجديد هو الجمع بين الثروة، أو النفوذ السياسي والرفض الصريح للفضيلة الفكرية. والنتيجة هي القبلية المتعصبة، فالحقيقة تصبح غير ذات صلة، ولا يقدر سوى الهجوم

على العدو. ويتطلب النقاش الناجح والآمن في المجال العام مواهب تتجاوز مجرد القدرة الفكرية.

ومع ذلك، عندما تعتبر الرذيلة الفكرية مشكلة، غالبًا ما تعامل كغباء بحت، بينما هي بدلًا من ذلك علامة على كفاءة كبيرة في الرذيلة الفكرية. ومشاكلنا الحالية لم تتطور بين عشية وضحاها، ولا يمكن حلها إلا إذا تم فهم المسؤولية عن حلها بشكل صحيح وعادل.

خواتيم:

يمكننا الإقرار، وقد بلغنا نهاية هذا العرض لأعراض "الأزمة"، أننا والكثيرون يتفقون على أن الحضارة الغربية تعيش الآن أزمة فكرية كبيرة، ومساهمتنا هذه ليست دعوة مقنعة لتجديد الحياة الفكرية لهذه الحضارة، وما نحن ببالغي هذا الهدف حتى لو أردنا.

فالهياكل الرسمية للسلطة العامة القائمة على أحكام أساسية في الغرب أفسحت المجال لمجتمع ونظام سياسي مجزأ أخلاقيًا مع عوائق شديدة أمام أي عكس.

وفي هذا المجال السياسي، فإن الترسيخ المستمر لأجندة مدفوعة بكشف، أو اختراع الظلم الاقتصادي والاجتماعي، وأحيانًا تبيان جدول المحتويات، الذي يميز جمهورية ناشئة غير مستقرة دون أنظمة معارضة حقيقية، يوازي الانجراف نحو السعي غير المبرر لليقين في قضايا أخلاقية رئيسة أخرى.

ويُعتَقدُ بشكل متزايد أن السلطة الفكرية في الأكاديمية تكمن في التخصصات والمساقات، التي تم تطويرها لتلبية المتطلبات المتغيرة للمجال العام المجزأ. ويساهم ظهور الإنترنت، وملحقاتها من أدوات الذكاء الاصطناعي، كوسيلة للتعبير عن الحكم الواسع في تطور نظام خطاب عام يهيمن عليه ليس الإقناع العقلاني والتأمل، بل التحالف-الخطابات في مواجهة القوى الاقتصادية والاجتماعية، التي تعتبر خارج نطاق السيطرة البشرية المتعمدة، أو المميزة.

لهذا، هناك تطوران آخران يميزان المشهد الفكري الحالي. أولا، تطوير تقنيات المعلومات والحوسبة التي، من جهة، تؤدي إلى إعادة رسم المعرفة القابلة للتنظيم العقلاني المرتبطة بتحول واسع النطاق في التنظيم والممارسة الاقتصادية، ومن جهة أخرى، توفر وسائل للتغلب على الأعباء القمعية الناتجة طويلًا عن النطاق المحدود للعمليات المؤسسية والاقتصادية في الحياة العامة والتعليمية والخطابية.

أما التطور الثاني فيأتي من استيعاب التحدي، الذي فرضته التيارات المتشككة في الفلسفة والفكر الاجتماعي على أسس الحرية والمسؤولية منذ القرن السادس عشر فصاعدًا. تمامًا كما أن الانتقال إلى أرثوذكسية حكم ما بعد العصور الوسطى أدخل خسوفًا للمهمة الحرجة للعقل؛ وتحويل الشك المتشائم إلى عقلانية إنسانية مصقولة متاحة في حياة أي ثقافة، يجب أن تشهد الفترة المعاصرة تأسيس مهمة جديدة ومختلفة للعقلانية النقدية؛ أي بناء مهمة أكثر انتشارًا، روح الحياة العقلانية والمنضبطة نقديًا كنظير مناسب للسيطرة المتزايدة على المؤسسات والظروف البشرية.

ولهذا، تؤكد التجربة أن التأزّم المنهجي والمعرفي في الحضارة الغربية يتطلب مراجعة جذرية تتجاوز السرد التقليدي وتفتح آفاقًا جديدة للحوار النقدي. ومن خلال الدراسة والتحليل، يتضح أن الأزمات، التي جُوبهت بها الحضارة الغربية ليست مجرد أزمات ظرفية، بل تعكس تكرارًا لدوال بنيوية تتعلق بمفهوم الحداثة، والسلطة والمعرفة. لذا، فإن ضرورة الفتح المعرفي؛ كمساهمة مستقلة، تبرز كخطوة أساسية لتجاوز الجمود الفكري واستعادة توازن ما يلينا من مشروع الحضارة الإنسانية الأشمل، بما ينسجم مع تحديات العصر والمحيط الثقافي العربي والإسلامي، الذي يطمح إلى إحياء مساحات حواريّة تتسم بالمرونة والانفتاح. وقد أثبتت التجربة أن التفاعل، الذي هو على المحكّ؛ من خلال طرح الأسئلة النقدية والابتعاد عن القوالب الجامدة، يُسهم بشكل كبير في كسر الحواجز الفكرية وتعزيز الفهم المتبادل.

ومن هنا، ينبع توقنا للفتح المعرفي كوسيلة لمواجهة التأزّم وإعادة رسم ملامح مشروع حضاري قادر على استيعاب المتغيرات وتحقيق التوازن بين الأصالة والمعاصرة، مع إدراك أن المعرفة التفاعلية تبقى أداة قوية لمواجهة التحديات الفكرية والهوياتية بشكل متماسك ومتجدد.

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

www.ar.grc.net

Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Foundation Geneva

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre
Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center
Foundation Brussels

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium

www.grc.net